مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 12 / العـــدد: 02 (2022)، ص 193-204

هل نيسر النحو أم القاعدة النحوية؟

بحث الاستثناء في كتاب الكفاف ليوسف الصيداوي أنموذجا.

Do you facilitate grammar or grammatical rule? Exception research in the book Al-Kifaf by Youssef Al-Sidawi as a model

ط: بوترفاس جيلالي*
جامعة تلمسان (الجزائر)
djilali.bouterfas @univ-tlemcen.dz

أ د خالدي هشام
جامعة تلمسان (الجزائر)
khaldi1974@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2022/09/16

ملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن منهج الصيداوي في تيسير القواعد النحوية، ويحاول تطبيق ذلك على مبحث الاستثناء في كتابه الكفاف، ويدرس خطوات هذا المنهج ومدى نجاحه في تطبيقه، وموقفه من النحويين المتقدمين،

وبصل في الأخير إلى تقويم محاولته على ضوء ما قرره علماء النحو قديماً.

الكلمات المفتاحية: تيسير؛ القواعد؛ الصيداوي؛ الكفاف.

Abstract:

The research aims to uncover Al-Sidawi's method of facilitating grammatical rules, and tries to apply that to the topic of exception in his book Al-Kifaf.It examines the steps of this approach and the extent of its success in its application, and its position on advanced grammarians,

and finally on the evaluation of his attempt in light of what the scholars of grammar had decided in advance.

Keywords: Facilitation; grammar; saidawi; al kafaf.

1. مقدمة:

لقد أُسيلت أحبار وسُوِّدت صحف في موضوع تيسير النحو العربي؛ بعضها يروم خيرا للسان العربي راغبا تقريبه إلى ذهن الناشئة والمتعلمين عموما، فيما أضمر البعض الآخر لهذا اللسان سوءا فأظهر غير ما يبطن ودعا إلى دعوات غريبة عجيبة تحت عباءة التيسير، فيما القصد – منه – إحلال العامية مكان الفصحى، والدعوة إلى كتابة العربية بحروف أعجمية، وكذا تسكين أواخر الكلم، في دعوات تخبو أحيانا وتظهر أحايين مدعية العِلمية والمنهج وما هي من المنهج في شيء، إن هي إلا كلمات عن المستشرقين نقلوها وبين ظهرانينا زرعوها، أساسها ضرب اللسان

* بوترفاس جيلالي: djilali.bouterfas @univ-tlemcen.dz

العربي فيبقى للعرب لسان عامي هو المستعمل في شؤونهم اليومية من بيع وشراء وتواصل فيما بينهم وبين مختلف الإدارات والمحاكم وغيرها، وهذا من شأنه – حسبهم- توحيد اللسان العربي، فلا يحصل تشويش في ذهن المتعلم بين لغة البيت الميسرة وبين لغة المدرسة التي لا يكاد يستعملها أحد، وهي –كما ترى- دعوة تحمل في طياتها بذور اندثارها حريٌّ أن يضرب عنها الذكر صفحاً.

بين هذا وذاك، ينظر هذا البحث إلى التيسير من زاوية أخرى فيحاول رصد محاولة اللغوي السوري يوسف الصيداوي في هذا المجال، فكان لزاما أن ينطلق البحث من إشكالية مفادها، ما لجديد الذي جاء به الصيداوي؟ وما منهجه؟ وكيف انصرف في التيسير عن النحو باعتباره علما أم إلى القاعدة كونها قانونا مستلا من هذا العلم؟ وما مدى توفيقه في ذلك؟

وعلى هذا فالبحث ينحو إلى الوصول إلى إجابة عن الأسئلة السابقة متوقعاً أن يكشف عن اختلاف مناهج النحاة في محاولات التيسير، كما يؤمل الوصول إلى نتيجة مؤداها أن النحو شيء وأن القواعد شيء آخر، وأن التيسير يجب أن ينصرف إلى القاعدة دون العلم كما ذهب إلى ذلك الصيداوي، وأن يظهر منهج هذا الأخير في سبيل التيسير.

ولأجل أن يحقق البحث أهدافه كان لابد من الاطلاع على كتاب الكفاف لكشف منهج مؤلفه، وخاصة في سبيل تيسير مبحث المستثنى بإلا، ثم عرض محاولته على كتب التراث النحوي لأجل الكشف عن مدى توفيقه.

2. علم النحو، القاعدة النحوية، التيسير، مدخل مفاهيمي:

لابد من مدخل مفاهيمي يجلي لنا مصطلحات البحث، وسنعرض فيما يلي إلى تعريف علم النحو، والقاعدة النحوية، وكذا التيسير المرتبط بالنحو وبالقاعدة النحوية:

1.2 علم النحو:

النحو لغة القصد نحو الشيء. نحوت نحوه، أي: قصدت قصده على ما قال الخليل (ت 170هـ)1 وقد أورد الجوهري(ت 393 هـ) معانيَ أخرى، وهي: القصد، والطريق. يقال: نحوت نحوك، أي قصدت قصدك. ونحوت بصري إليه، أي صرفت. وأنحيت عنه بصري، أي عدلته، وأنحى في سيره، أي اعتمد على الجانب الأيسر2. وقد نظم بعضهم المعاني اللغوية للنحو بقوله:

للنحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

أما من حيث الاصطلاح فلعل أشهر تعريف لعلم النحو هو ذلك الذي ذكره صاحب الخصائص حيث قال في باب القول على النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها3». وههنا ملاحظة هامة وهي أنّ علم النحو – حسب هذا التعريف- وضع ابتداء للناطقين بغير العربية، وإلا فلن يكون لكلمة انتحاء في التعريف معنى؛ ويفسر ذلك قوله ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها.

ثم عرّفه الأشموني (ت 900هـ) بأنه: « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها 4». إذ تم وضع النحو على ما يوافق كلام العرب فكان العلماء يتفرقون في البوادي والأمصار ويأخذون كلام القبائل المحتج بها مراعين الدقة والضبط والتحري في النقل على منهج المحَدّثين.

وقد ذكر الخُضَرِي (ت 1287هـ) تعريفين لعلم النحو؛ أولهما بمفهومه عند القدامى إذ كان يعمُّ الصرف، فهما يشكلان ما يسمى علم العربية، ثم بمفهومه المقتصر على ذلك العلم الذي يعالج الكلمة حال ائتلافها مع غيرها في التركيب، وذلك قوله «علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها؛ كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيانِ شروطٍ لنحو النواسخ، وحذف العائد وكسرِ إنَّ وفتحِهاَ، ونحوِ ذلك، وعلى الثاني يخصُّ أحوال التركيب5». والذي يهمنا هو تعريفه الثاني حيث تعالج الكلمة حال التركيب مع غيرها.

والملاحظ أنّ هذه التعاريف التي ذكرناها وإن كانت في الغالب تستند على تعريف ابن جني المتقدم إلا أنها تختلف عنه؛ ففي حين عمد إلى تعريف النحو من حيث هو ممارسة لغوية تستقي مقوماتها من كلام العرب الخلّص عمد غيره إلى تعريف العلم لا الممارسة، فهو عندهم العلم المستخرج من كلام العرب؛ حيث تؤصل الأصول وتُقَعَّد القواعد على وفق كلامهم زمن الاحتجاج.

2.2 القاعدة النحوية:

القاعدة في أصل الوضع اللغوي هي أصل الأسّ، وتجمع على قواعد، وهي الإساسُ وقواعد البيت إساسه [6]؛ وفي القرآن الكريم:﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ **البقرة الآية 127**. وكذلك ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُونَ﴾ **النحل الآية 26**.

وقد ترد القاعدة بمعنى الضابط وهو الأمر الكلي المنطبق على جزئيات، ويمثلون لذلك بقولهم: كلّ أذون ولودٍ وكل صَموخٍ بَيوض[7].

أما القاعدة النحوية فقد أشار إليها تمام حسان (ت 2011م) بقوله: «قواعد التوجيه هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم[8]». فهي والحالة هذه من الكليات التي يرجع إليها النحويون لتؤطر لهم استنباط القواعد الفرعية، وتكون الفيصل حال الاختلاف بينهم.

3.2 . التيسير:

التيسير في اللغة يجيء بمعنى اللّين والانقياد، ويكون ذلك للإنسان والفرس، وقد يَسَرَ ويَيْسِرُ، ويَاسرَهُ، لاينهُ، أنشد ثعلب:

قومٌ إذا شُومِسُوا جَدَّ الشِّمَاسُ بِهِمْ ذاتَ العِمَادِ وإنْ يَاسَرْتَهُمْ يَسَرُوا

ويقال: إنّ قوائم الفرس لَيَسَرَاتٌ خِفاف، إذا كنَّ طوعه، والواحدة يَسْرة، ويسَرة، واليَسَرُ السهلُ وفي قصيدة كعب:

تَخْدِي على يَسَراتٍ و هي لاهيةٌ، اليَسرات قوائم الناقة9

وعليه فاليسر في لسان العرب حمل دلالتين؛ الأولى هي: السهولة واللين والانقياد، وكل ما كان ضدّ العسر فهو يسرٌ. والثانية: ما أدَّى الغرض بانسجام، وعليه، لما طاوعت قوائم الفرس حركتها فسهُل انتقالها، كانت يَسَراتٌ خِفافٌ.

أما في الاصطلاح، فقد اختلفت التعاريف تبعا لنظرة المعرِّف ومنهجه في التيسير فمنها تعريفه بأنه : «تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلم، أي التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته، لأنه علم محض، لا يعقل حذف بعض قوانينه وعلله»10. فالتيسير ما انصرف إلى القواعد تهذيبا وتسهيلا لا إلى العلم ذاته.

على أنَّ المهتمين بعلم النحو طرق تعليمه قد استعملوا مصطلحات ترادف التيسير، من جملتها التجديد، والإصلاح، والإحياء، وهي تنحو منحى تقريب المادة إلى المتعلم.

3 يوسف الصيداوي بين تيسير النحو وتيسير القواعد:

علت أصوات النحاة وغيرهم من المهتمين بالعربية وبتدريس العربية في مجامع اللغة وفي الندوات واللقاءات تستصرخ أن يسّروا النحو فإن الناشئة لاتطيق، ومعهم تزداد شكوى معلم النحو من تدريس النحو ومن صعوبة المادة والعلم، غير أن اللغوي الصيداوي يرى أن النحو علم كبقية العلوم الأخرى لا تيسر، وإنما ينصرف التيسير إلى القواعد المستلة من هذا العلم، لا إلى العلم ذاته. وهو ما سنعرض له فيما يلي:

1.3 يوسف الصيداوي:

لغوي سوري المنشأ والوفاة ولد سنة 1930م وتوفي سنة 2003 م بدمشق، تخرج في قسم اللغة العربية بكلية آداب جامعة دمشق سنة 1959م، اشتهر ببرنامج تلفزيوني في سوريا كان يقدم حلقاته بعنوان اللغة والناس على مدى إحدى عشرة سنة، كان ذا خلق رفيع، صادق في أخوته، وفيا لأساتيذه خاصة سعيدا الأفغاني.

له من الكتب بيضة الديك ردّ فيه على محمد شحرور في قراءته المعاصرة للقرآن الكريم، واللغة والناس، وأهمها كتاب الكفاف[11].

2.3 كتاب الكفاف:

من أهم كتب الصيداوي عنوانه الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية، صدر في مجلدين مجموع صفحاتهما 1262 صفحة عن دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق في طبعته الأولى سنة 1999، ألفه صاحبه لأجل ما رأى من دعوات للتيسير النحوي، ليثبت نظريته القائلة بأن النحو لا ييسر؛ حيث قضى فيه ست سنوات متواصلة من عمره كما قال، وفكرة الكتاب تتلخص في إعادة صوغ القاعدة النحوية، حيث عمد مؤلفه إلى الاطلاع على بعض كتب التراث النحوي ؛ فقرأ منها قطر الندى، وأوضح المسالك، وشرح ابن عقيل على الألفية، وشرحاً للمفصل، وخزانة الأدب، وبعض كتب المعاصرين كالنحو الوافي، وجامع الدروس العربية، وجواهر البلاغة، وغيرها[12].

والكتاب قسمه صاحبه إلى قسمين؛ القسم الأول منه يخص البحوث والأدوات فيما يتناول القسم الثاني ما أسماه بـ (مناقشات)، قدّم فيه بمقدمة أبانت منهجه والدافع إلى التأليف، منتقدا الخلافات الكثيرة بين النحويين في جل مسائل العربية، بأسلوب يمزج بين الجدّ الذي فرضته طبيعة الموضوع، وبين ما أرد أن يضفيه عليه من هزل يظهر في عناوين وعبارات من مثل: بين المطرقة والسندان[13]، وما يمنع من التسلية[14]، بين الروعة والترويع[15]، وغيرها من العبارات والعناوين، التي أراد بها تخفيف وطأة العلم.

4 موقف الصيداوي من تيسير النحو:

لقد كان الدافع إلى تأليف الكفاف تقريب علم النحو إلى الناشئة وفق نظرة مؤلفه؛ وهو الذي خَبَرَ التعليم سنوات عديدة في سوريا، لكن نظرته إلى التيسير اختلفت عن سابقيه وعن معاصريه، فهو بقدر اعتزازه بهذا التراث النحوي الضخم بقدر إلقائه اللائمة على النحاة كونهم عقّدوا النحو بكثرة الخلافات والتفريعات وإدخال المنطق مستدلا على ذلك بقول ياقوت (ت626هـ) عن الرماني(ت384هـ): «وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال أبو علي (ت377هـ) إن كان النحو ما بقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء16».

هذا الأمر جعل الصيداوي يصرح أن النحو يباين القواعدَ؛ رغم ما اعتدناه من عدم التفريق بينهما، ذلك أن الوصول إلى القاعدة النحوية سيأخذ بك –ابتداء– في دروب من المجهول، تتصل بالمدارس النحوية، خاصة البصرية والكوفية حيث الصراع محتدم، والخلاف قائم، فلو رجعت إلى أية مسألة نحوية لهالك الخلاف بينهما، فبين مجيز ومانع، وبين موجز ومطنب ضاعت القاعدة وضاعت معها الرغبة في تعلم هذا العلم، «خذ الفاعل مثلا، فالقارئ لا يصل إلى أحكام استعماله حتى يمُرّ بشيء من النحو كثير. فمدرسة الكوفة لا ترى في تقدّم الفاعل على فعله بأساً، فتجيز في نحو: زيدٌ يسافر اعتداد (زيدٌ) فاعلا مقدما على فعله، أو مبتدأ، ولكن مدرسة البصرة تأبى ذلك إباء مطلقا، وتنكر أن يتقدم المعمول المرفوع على عامله الذي عمل فيه الرفع17». وهذا التفكير النحوي الممتزج بالمنطق لا تكاد تخلو منه مسألة نحوية.

وعلى هذا فقد نحا صاحب الكتاب نحوا إلى تيسير القاعدة النحوية لا النحو ذاته؛ ولا يكون ذلك إلا إذا حصل «استلال القاعدة خالصةً من النحو. حتى إذا تم ذلك شرعنا نعيد صوغها، باحثين عن الأسهل لفظًا، والأقرب إلى العقل وصولًا، واضعين نصب أعيننا أبدًا، أن نَتْعب، ليستريح مَن يقرأ 18». فيتلقى نحوا يسيرا قريبا إلى الذهن، يستقيم به لسانه وقلمه.

5 منهج الصيداوي لتيسير مبحث المستثنى بإلا:

لعل قائلا بقول لم اختيار هذا المبحث دون غيره لأجل الكشف عن منهج المؤلف في سبيل الوصول إلى قاعدة نحوية ميسرة، وجوابنا من جواب المؤلف نفسه حيث قال: «ولقد رأينا أن نعمد إلى بحثٍ يشكو الناسُ صعوبتَه، هو [المستثنى بإلّا]، فنجعله نموذجًا لعملنا على تحقيق ذلك، وتبيين ما استرشدنا به من المعالم و الصُّوى

في سيرنا نحو غايتنا، فنميط كلّ غموض قد يعرو مسألة إعادة الصَّوغ[19]» وفي سبيل وصوله إلى الغاية المذكورة عمد إلى منهج ارتضاه قوامه ما يلي:

- التقميش ثم التفتيش[20]؛ حيث اطلع على باب الاستثناء في معظم كتب النحو قديمها وحديثها مع شروحها وحواشيها ما أمكنه أن يقرأ، إذ قام بعملية مسح شامل، ثم عمد إلى التقاط الصالح منها لإنشاء قواعد الاستثناء مخلّصا إياه من اختلافات المدارس النحوية وما يتبعه من تضارب الآراء، أما ما رآه غير ذلك فعمد إلى اطّراحه والاستغناء عنه.

- استخلاص القاعدة النحوية، وذلك قوله: «فإذا كان ذلك، وضممنا أطراف القاعدة شرعنا نعالج نظْمَها في سلكها [21]»، في إيجاز غير مخل، مع تقديم وتأخير ، كل ذلك بأيسر عبارة بعيدا عما ينافي العقل ويجافي المنطق.

- التمثيل للقاعدة، فإذا أتم السبك وفق ما شرط على نفسه —سابقا– لجأ إلى اختيار الفصيح من النماذج لكي يتدرب عليها الطلاب لتصبح لغتهم سليمة، فيختار من القرآن الكريم ثم من كلام العرب شعره ونثره مع تفسير الغامض منها.

- المناقشة، وذلك لأجل الدفاع عن وجهة نظره في استخلاص القاعدة النحوية ودفع ما قد يرد عليها من اعتراضات.

6 تطبيق منهج الصيداوي على مبحث المستثنى بإلا:

أما وقد عرضنا منهج المؤلف لتيسير القاعدة النحوية، فقد آن الأوان لتطبيق منهجه على مبحث المستثنى بإلا متبعين الخطوات نفسها.

بعد الاطلاع على كتب الصناعة النحوية، عمد الصيداوي إلى الاستبعاد حيث استبعد من مبحث الاستثناء ما سمي بالاستثناء المفرغ، والاستثناء المفرغ هو ما أشار إليه ابن مالك في الألفية:

وإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَو (الا) عَدِمَا

أي: إذا كان الكلام قبل إلا مفرغًا "متجهًا للعمل فيما بعدها"، فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة، وعلى هذا الفرض نضبط ما بعدها؛ فقد يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأ، أو خبر أو غيره ... على حسب حاجة ما قبلها، ومثالها: ما تكلم إلا واحدٌ، ما شاهدت إلا واحدًا، ما ذهبت إلا لواحدٍ، والأصل مثلًا ما تكلم الناس إلا واحدًا ما شاهدت الناس إلا واحدًا، ما ذهبت للناس إلا واحدًا، ثم حذف المستثنى منه؛ فوقع التغيير بسبب حذفه كقول الشاعر:

لا يكتم السر إلا كل ذي شرف والسر عند كرام الناس مكتوم

والأصل: لا يكتم الناسُ السرَّ إلا كل ذي شرف، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه. فالنفي نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: 144]، {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ} [المائدة: 99]، وشبه النفي نحو: {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ} [النساء: 171]، {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [العنكبوت: 46]، {فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ} [الأحقاف: 35]22.

والذي حمل الصيداوي على استبعاد هذا النوع من باب الاستثناء، أمران أحدهما إعرابه فهو مرة فاعلا، وأخرى مفعولا به، أو مجرورا بحرف الجرّ تبعا للموقع وللعامل، أما الآخر فباعتباره تركيب حصر أو قصر كما يقول البلاغيون 23.

ثم بعد ذلك قرر أن المستثنى بإلا لا يكون إلا منصوبا، وهذا بعد أن أقصى الاستثناء المفرغ، إلا إذا سبق بنفي أو شبهه فعندها يجوز فيه النصب أو الاتباع على البدلية، ثم شرع يزحزح أدوات الاستثناء إلى قسم سماه الأدوات، كما أقصى لغة تميم24 في قراءة {ما لهم به من علم إلّا اتّباعُ الظنّ} [النساء: 157]، بضم اتباع، ولزم قراءة النصب، لأنها تحقق الغاية التي رسمها لنفسه في أن يجعل المستثنى بإلا منصوبا لا غيرُ، كم استبعد مسألة وجود ما سماه النحويون بالبدل المقلوب بدعوى أنه مجرد رياضة عقلية لا غير، و «إذا كان من حقّ كتب الصناعة أن تقلب المبدل منه فتجعله بدلًا، لكي تصل من بعد ذلك إلى جعل المنصوب مرفوعًا، فإنّ مِن حقّ الآخرين أنْ يأبَوا قلبه فيعيدوه . من بعد قلبه . منصوبًا !! 25». وهذا من التلاعب باللغة وبالنحو.

بعد هذا كله يسر القاعدة النحوية الخاصة بهذا المبحث وخلصها من الآراء والتجاذبات ليقول في المستثنى بإلا بأنه «اسمٌ يُذكَر بعدَ [إلّا] ، مخالفًا ما قبلها ، نحو : [جاء الطلّابُ إلّا خالدًا] . وهو منصوب قولًا واحدًا، غير أنه إذا سبقه نفي أو شبهه، جاز مع النصب إتباعُه على البدلية مما قبله.

و أتبعنا هذا بحُكمين:

الأول: قد يتقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو [لم يسافر إلّا خالدًا أحدٌ]

و الثاني: قد يأتي المستثنى و لا صلة له بجنس ما قبله، نحو [وصل المسافر إلّا أمتعتَه] 26».

7 تقويم محاولة الصيداوي لتيسير مبحث المستثنى بإلا:

لقد انطلق الصيداوي في محاولة تيسير النحو عموما وتيسير مبحث الاستثناء على وجه الخصوص من ملابسة لواقع الطلبة المستصعبين المادة النحوية، وتلك شكوى نجدها في كل نحو غير النحو العربي، فألقى باللائمة على النحاة، محاولا إيجاد نحو ميسرة قواعده تصلح أن تدرج ضمن النحو التعليمي، وهذه بعض الملاحظات بخصوص ما جاء به:

لم يذكر المؤلف من جملة المصادر التي رجع إليها كتبا تعدّ من أهم ما خلفه الأقدمون فلم يذكر أنه رجع إلى الكتاب لسيبويه ولا لشروحه، وما رجع إلى أصول ابن السراج، ولا إلى كتب أبي علي الفارسي ولا إلى كتب المبرّد، وهذا يجعل دراسته من حيث المنهج يعوزها الاستقصاء.

لم يعرف المؤلف الاستثناء ولا ذكر أركانه، مع أن النحويين عادة ما يذكرون التعاريف – ابتداء– فهم يقولون: « الاستثناء هو: الإخراج بـ"إلا" أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل 27». ومن شأن إيراد التعاريف جعل المتعلم على بينة مما يدرسُ.

في التعريف الذي صاغه قصور أشار إليه بعض منتقديه28، فقد ذكر أن المستثنى اسم يذكر بعد (إلا) مخالفا ما قبلها وهو كلام ناقص تمامه أن يضيف كلمة (في المعنى) ليستقيم التعريف.

استبعاده الاستثناء المفرغ من جملة أنواع الاستثناء مخالف لما عليه جمهور أئمة النحويين، هذا جعل الأستاذ الدالي ينقل كلاما نفيسا من الكتاب ومن شرح السيرافي عليه، مبينا أن هذا الوجه خفي على الأستاذ الصيداوي، فقد جاء في الكتاب قوله:

«اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن لا حين قلت: لا مرحبا ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى.

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما.

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا فهو أن تُدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدا، وما مررتُ إلا بزيدٍ، تُجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيدا، وما مررتُ بزيد، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مُستثناة. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا؛ لأنها بعد إلا محمولة على ما يجر ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلا، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعلَ بغيرها»29.

وفي شرحه كلام صاحب الكتاب ذكر السيرافي أن (إلا) أم حروف الاستثناء، وعرف الاستثناء وعرّف الاستثناء بأنه إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما، وذكر تقسيم سيبويه للاسم بعد (إلا)، ثم ذكر اعتراض المستفهم على جواز استثناء شيء من لا شيء، بأن قال: «هذا وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل فلا يخرجه ذلك عن معنى الاستثناء، كما أن الفعل إذا حذف فاعله وبني للمفعول فرفع به وقيل: (ضُرِب زيد) و(قُتِل عمروٌ) لم يُخرجه ذلك من أن يكون مفعولا؛ لأنه قد أحاط العلمُ أن فعلا قد وقع به من فاعل ثم حذف الفاعل، واحتيج إلى بناء الفعل للمفعول فرفع به، وكذلك لما حضر حرف الاستثناء الذي يدل على أنّ ما بعده بثبت له ما ينفى عن كلّ شيء سواه، لأنه لما قيل (ما قام إلا زيدٌ) فعُلم أنّ القيام أُثْبِتَ لـ (زيد) وحدَهُ ونفيَ عنْ غيره»30.

ثم شرع يردُّ اعتراضا قد بظهر وذلك قوله «فإن قال قائل إذا كان الغرض إثبات الفعل لما بعد (إلاَّ) فكان يكفي من ذلك أن يُؤتى يفعل وفاعل فيقال (قام زيد) و(ذهب عمروٌ)، ولا يؤتى بحرف الاستثناء قيل له في ذكر الاستثناء فائدتان؛ إحداهما إثبات الفعل لما بعد (إلا)، والأخرى نفيه عمن سواه، ولو جئنا بفعل وفاعل لم يكن فيه دلالة على نفيه عمن سواه، لأن قولك (قام زبد) و(ذهب عمرو) ليس فيه دلالة على أنّ غير (زيد) لم يقم، وغير (عمرو) لم يذهب، والله أعلم»31.

ففي هذا إغناء لمن أراد إبعاد الاستثناء المفرغ عن كونه أحد أنواع الاستثناء كما صنفها النحويون قديمهم وحديثهم.

بقي أن نشير إلى أن الصيداوي –رحمه الله– بنى بحثه هذا ومن ورائه كتاب الكفاف على قاعدة مؤداها إعادة صوغ القاعدة النحوية وتخليصها من النحو المطبق عليها، وكان يكفيه – رحمة الله عليه– أن يلزم غرز النحويين، فهم لما رأوا أنَّ متعلم النحو استصعب هذا العلم، خطوا لأنفسهم منهجا فريدا يتناسب مع المراحل العمرية قوامه التدرج في التلقي، فلا يعطى لطالب النحو إلا ما يناسب عمره وتحصيله، فألفوا كتبا للناشئة المبتدئين وأخرى للمتوسطين، وثالثة للمنتهين؛ فما يصلح لهؤلاء لايستطيعه أولئك.

8 خاتمة:

بعد هذه الجولة نخلص إلى القول بأن الشكوى من النحو قديمة قدم هذا العلم، وتلك ظاهرة بشترك فيه النحو العربي وغيره في البلاد الأخر، إذ طالما اشتكى الطلاب من النحو الألماني ومن غيره، وكذلك العلوم جميعها ففيها الصعب واليسير، ولهذا بدأت محاولات تيسيره وتيسير تعليمه، وقد اتجه العلماء والمهتمين بالسعي إلى تيسير هذا العلم؛ لكن البعض اتخذوا من ذلك وسيلة لضرب اللسان العربي، والبحث هذا كان يروم الوصول إلى نوع آخر من التيسير هو ذلك الذي نادى به اللغوي الصيداوي في كتابه الكفاف، فكان مايلي:

ركز المؤلف رحمه الله في نظريته لتيسير القاعدة النحوية على فكرة مؤداها إعادة صوغ القاعدة النحوية، ذاكرا منهجه في ذلك مطبقا إياه على أبواب النحو وبخاصة باب المستثنى بإلا.

جاء تطبيقه لمنهجه على باب المستثنى بإلا قاصرا لأنه ما استقصى كتب الصناعة النحوية الأصول، ففاته منها الكثير فتعرض للنقد.

ما ذهب إليه المؤلف من القول بإعادة صياغة القاعدة النحوية لتتناسب والمتعلمين من الناشئة لم يفت أسلافنا من النحويين، فهم ألفوا لكل أصحاب مرحلة عمرية ما يناسبهم، فيتم لهم التحصيل مع الأيام والليالي وتتسع مداركهم كلما أوغلوا في العلم بعد تأسيس صحيح، فكانت المنظومات اليسيرة ثم الشروح فالحواشي وهكذا.

5- الهوامش:

)- [1]أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، بيروت، لبنان، د ت، ج3، ص: 302.

)- [2]أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، د إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ط 4، بيروت، لبنان، 1407هـ-1987م، ج6، ص: 2503.

)- [3]أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، القاهرة، مصر، د ت، ج1، ص: 35.

)- [4]علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على الفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م، ج1، ص: 19. والتعريف هذا نقله عن ابن عصفور (ت 669هـ)، ينظر:

علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م، ج1، ص: 19.

)- [5]محمد بن مصطفى بن حسن الخُضَري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م، ج1، ص:15.

)- [6]أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، ط 8، بيروت، لبنان، 2014، مج 12، ص: 150.

)- [7]مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، مصر، 1425هـ-2004م، ج 2، ص: 748.

)- [8]د تمّام حسان، دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، د ط، القاهرة، مصر، 1420هـ-2000م،ص: 189-190.

)- [9]أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، ط 8، بيروت، لبنان، 2014، مج 12، ص: 150.

- [10]هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير ؟ التواتي بن التواتي (الجزائر : الجزائر ، مجلة اللسانيات ، مركز البحوث العلمية و التقنية ، 2003، ع 08) ص : 03.

)- [11]يوسف العلاونة، العلماء العرب المعاصرون ومآل مكتباتهم، دار البشائر الإسلامية، مكتبة ومركز فهد بن محمد بن نايف الدّبوس للتراث الأدبي، ط 1، بيروت، لبنان، الكويت، الكويت، 1432هـ ، 2011م، ص248، بتصرف.

)- [12]يوسف الصيداوي، الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، 1420هـ ،1999م، ج:1، ص: 23. بتصرف.

)- [13]نفسه ج: 2 ص: 806.

)- [14]نفسه ج: 2 ص: 871.

)- [15]نفسه ج: 2 ص: 945.

)- [16]نفسه ج: 1 ص: 10، وانظره في أَصله:

شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء؛ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت، لبنان، 1414 هـ - 1993م، ج:4، ص:1826.

)- [17]نفسه ج: 1 ص: 13.

)- [18]نفسه ج: 1 ص: 19.

)- [19]نفسه ج: 1 ص:22.

)- [20]هذا من مصطلحات المحدثين فهم يقولون: (إذا كتبت فقمش، ثم إذا روبته ففتش)، أي: اجمع من هاهنا ومن هاهنا حال الكتابة عن الشيوخ فإذا تصدرت ورويت ففتش وانقد، بنظر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، ط: 1، القاهرة، مصر ، 1424هـ - 2003م، ج: 3، ص: 299.

)- [21]المرجع السابق، الكفاف ج: 1 ص:24.

)- [22]بنظر:

أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 1417هـ - 1997م، ج: 2، ص:220.

عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15، القاهرة، مصر، د ت، ج2، ص: 317.

)- [23]المرجع السابق، الكفاف ج: 1 ص:25، بتصرف

)- [24]قرأ الجماعة (إلا اتباع الظن بالنصب) على الاستثناء المنقطع، لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، وذهب ابن عطية إلى أنه استثناء متصل، لأن العلم والظن يجمعهما منطق الإدراك وقرأ بنو تميم (إلا اتباعُ الظن) بالرفع على البدل من موضع «من علم»، لأن من زائدة و « علم» رفع بالابتداء، وذكر بعض النحويين أن نصبه عندهم أرجح، بنظر: د عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط: 1، القاهرة، مصر ، 1422هـ – 2002م، ج: 2، ص: 194،195.

)- [25]المرجع السابق، الكفاف ج: 2 ص:927.

)- [26]المرجع السابق، الكفاف ج: 1 ص:26.

)- [27]علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، مرجع سابق، ج1، ص: 502.

)- [28]محمد أحمد الدالي، جزاف الكفاف نظرة في كتاب الكفاف للأستاذ يوسف الصيداوي، مجلة الدراسات اللغوية، المملكة العربية السعودية، المجلد 2، العدد 3، رجب رمضان 1421هـ، أكتوبر ديسمبر 2000م، ص: 264.

)- [29]أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، الكتاب، تحقيق : أ د محمد كاظم البكاء، دار الرسالة العالمية، ط 2، دمشق، سوريا، 1439هـ-2018م، ج3، ص: 251-252.

)- [30]أبو سعبد السيرافي النحوي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د عبد المعطي أمين قلعي، شركة القدس للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، د ت، ج 8، ص: 7-8.

)- [31]نفسه ص: 8.

6. قائمة المراجع:

1. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، بيروت، لبنان، د ت.
2. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، د إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ط 4، بيروت، لبنان، 1407هـ-1987م.
3. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، القاهرة، مصر، د ت.
4. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على الفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م.
5. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م.
6. محمد بن مصطفى بن حسن الخُضَري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م.
7. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، ط 8، بيروت، لبنان، 2014.
8. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، مصر، 1425هـ-2004م.
9. د تمّام حسان، دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، د ط، القاهرة، مصر، 1420هـ-2000م.
10. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، ط 8، بيروت، لبنان، 2014.
11. يوسف العلاونة، العلماء العرب المعاصرون ومآل مكتباتهم، دار البشائر الإسلامية، مكتبة ومركز فهد بن محمد بن نايف الدّبوس للتراث الأدبي، ط 1، بيروت، لبنان، الكويت، الكويت، 1432هـ ، 2011م.
12. يوسف الصيداوي، الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، 1420هـ ،1999م.
13. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء؛ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت، لبنان، 1414 هـ - 1993م.
14. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط: 1، بيروت، لبنان، 1417هـ - 1997م.

15.عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15، القاهرة، مصر، د ت.
16.د عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط: 1، القاهرة، مصر ، 1422هـ – 2002م.
17.أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، الكتاب، تحقيق : أ د محمد كاظم البكاء، دار الرسالة العالمية، ط 2، دمشق، سوريا، 1439هـ-2018م.
18.أبو سعيد السيرافي النحوي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د عبد المعطي أمين قلعي، شركة القدس للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، د ت.

المقالات:

1. محمد أحمد الدالي، جزاف الكفاف نظرة في كتاب الكفاف للأستاذ يوسف الصيداوي، مجلة الدراسات اللغوية، المملكة العربية السعودية، المجلد 2، العدد 3، رجب رمضان 1421هـ، أكتوبر ديسمبر 2000م.
2. التواتي بن التواتي، هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير؟ مجلة اللسانيات مركز البحوث العلمية والتقنية، العدد 08، السنة 2003.